

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
١١	باب تمهيدي
١١	١- تعريف التحكيم
١٩	٢- الطبيعة القانونية للتحكيم
٢١	أولاً: نظرية الطبيعة التعاقدية للتحكيم
٢٣	ثانياً: نظرية الطبيعة القضائية للتحكيم
٢٧	ثالثاً: نظرية الطبيعة المختلطة للتحكيم
٢٩	رابعاً: رأينا الخاص
٣٤	٣- نبذة تاريخية عن التحكيم
٣٥	أ - بداية التحكيم
٣٧	ب- التحكيم عند قدماء المصريين
٣٨	ج - التحكيم عند الإغريق و الرومان
٤١	د - التحكيم في الفقه الإسلامي
٤٢	١- القرن الكريم
٤٣	٢- السنة النبوية
٤٤	٣- الإجماع وعمل الصحابة
٤٧	٤- تطور التنظيم التشريعي للتحكيم في مصر
٥١	٥- تطور التنظيم التشريعي للتحكيم في فرنسا
٥٥	٦- أنواع التحكيم
٥٥	أ- التحكيم الحر و التحكيم المؤسسي
٥٨	ب- التحكيم الاختياري و التحكيم الإجباري
٦٣	ج- التحكيم بالقضاء و التحكيم مع التفويض بالصلاح
٦٦	د- التحكيم الداخلي و التحكيم الدولي و الأجنبي

الباب الأول :

٧٥ نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري من حيث الأشخاص

الفصل الأول : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري

٧٩ بالنسبة للأشخاص الطبيعية

٨٠ المبحث الأول : أهلية الاتفاق علي التحكيم

٨٠ - فكرة عامة عن الأهلية

المطلب الأول : الأهلية الواجب توافرها عند الاتفاق علي التحكيم

٨١ في قانون التحكيم المصري و القانون المقارن

المطلب الثاني : حالات عدم توافر الأهلية المتطلبة في الاتفاق

٨٥ علي التحكيم

٨٥ أولاً : اتفاق عديم الأهلية علي التحكيم

٨٧ ثانياً : القاصر (الصبي المميز ناقص الأهلية)

٩٠ ثالثاً : السفه و ذو الغفلة

٩٢ رابعاً : إفلاس التاجر و أثره في الاتفاق علي التحكيم

٩٤ خامساً : أثر وفاة المحكم علي اتفاق التحكيم

٩٦ - الجزاء المترتب علي توافر شرط الأهلية المنصوص عليها في القانون

المبحث الثاني : سلطة إبرام اتفاق التحكيم

١٠٠ المطلب الأول : الصفة بحكم الاتفاق

١٠١ المطلب الثاني : الصفة بحكم القانون

١٠٥ المطلب الثالث : الصفة بحكم القضاء

١٠٧

المبحث الثالث : التحكيم متعدد الأطراف و أثره علي الغير

١٠٩ المطلب الأول : اتفاق التحكيم متعدد الأطراف

١٠٩ المطلب الثاني : آثار اتفاق التحكيم (متعدد الأطراف) علي الغير

١١٤

١١٨	الفصل الثاني : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم بالنسبة للأشخاص الاعتبارية
١١٩	المبحث الأول : الأشخاص الاعتبارية العامة
١٢٠	المطلب الأول : أهلية الأشخاص الاعتبارية العامة في إبرام اتفاق التحكيم
١٢١	أولاً : الأهلية
١٢٤	ثانياً : الحصانة القضائية
١٢٨	المطلب الثاني : موقف القانون المصري و القانون المقارن من أهلية الأشخاص الاعتبارية العامة في الاتفاق علي التحكيم
١٢٨	أولاً : القانون المصري
١٣٠	ثانياً لقوانين الأخرى - فرنسا- الكويت- السعودية - ليبيا
١٣٤	المطلب الثالث : بعض التطبيقات العملية لأشهر القضايا التحكيمية بالنسبة للأشخاص الاعتبارية العامة
١٣٤	١- قضية هضبة الأهرام
١٤٦	٢- تحكيم هيئة التصنيع العربية
١٤٧	٣- قضية Elf Aquitaine
١٤٩	٤- قضية San Carlo
١٥٠	٥- قضية SGTM الفرنسية
١٥٤	المبحث الثاني : الأشخاص الاعتبارية الخاصة
١٥٥	١- الأهلية
١٥٨	٢- سلطة إبرام اتفاق التحكيم
١٦٢	٣- أثر اتفاق التحكيم الذي يبرمه الشخص الاعتباري الخاص

رقم الصفحة	الموضوع الباب الثاني
١٦٦	نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري من حيث الموضوع
١٦٨	الفصل الأول : تعيين موضوع النزاع (محل التحكيم)
١٦٩	المبحث الأول : تحديد موضوع النزاع
	المبحث الثاني : الجزاء المترتب علي عدم تحديد موضوع النزاع و التقيد به
١٧٥	١ - بالنسبة لاتفاق التحكيم
١٧٥	٢ - بالنسبة لحكم التحكيم
١٧٨	
١٨٢	الفصل الثاني : قابلية النزاع لأن يكون محلاً لاتفاق التحكيم
١٨٧	المبحث الأول : المنازعات التي لا يجوز أن تكون محلاً للتحكيم
١٨٨	المطلب الأول : المسائل المتعلقة بالنظام العام
١٩٣	المطلب الثاني : المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية
١٩٦	المطلب الثالث : المسائل المتعلقة بالتجريم و العقاب
٢٠٣	المطلب الرابع : مسائل أخرى لا يجوز التحكيم فيها
٢٠٤	١ - المنازعات المتعلقة بإجراءات التقاضي و التنفيذ
٢٠٤	٢ - المسائل المستعجلة
٢٠٦	٣ - إيجار الأماكن
٢٠٧	٤ - الحقوق الناشئة عن عقد العمل
٢١٠	المبحث الثاني : المنازعات التي يجوز أن تكون محلاً لاتفاق التحكيم
	المطلب الأول : الموضوعات التي يجوز الاتفاق علي التحكيم
٢١٢	بشأنها في القانون المصري
	المطلب الثاني : الموضوعات التي يجوز الاتفاق علي التحكيم
٢١٧	بشأنها في فرنسا
٢٢٢	المطلب الثالث : اتفاق التحكيم و العقود الإدارية
٢٢٢	أولاً : في مصر
	ثانياً : في فرنسا
٢٣٧	الموضوع
رقم الصفحة	

٢٤٣	الفصل الثالث : صور لأهم التطبيقات العملية لموضوعات التحكيم
٢٤٤	المبحث الأول : التحكيم في المنازعات المصرفية
٢٥٠	المبحث الثاني : التحكيم في منازعات عقود الطاقة
	المبحث الثالث : التحكيم في عقود البناء و التشغيل و التسليم
٢٥٨	BOT,BOOT
٢٦٣	المبحث الرابع : التحكيم في العقود لبحرية
	الباب الثالث : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري من حيث
٢٦٨	المكان و الزمان (و القانون واجب التطبيق)
	الفصل الأول : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري
٢٧١	من حيث المكان
	المبحث الأول : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري
٢٧٣	علي التحكيم الذي يجري داخل مصر
٢٨٦	المطلب الأول : لقانون واجب التطبيق علي الإجراءات
	١ - حالة اتفاق الأطراف علي القواعد أو لقانون
٢٨٨	المطبق علي الإجراءات
	٢ - حالة الاتفاق علي إخضاع إجراءات التحكيم لمراكز
٢٩٩	و هيئات التحكيم
٣٠٣	أ - نظام التحكيم وفقاً لقواعد غرفة التجارة الدولية
	ب - نظام التحكيم وفقاً لمركز القاهرة الإقليمي للتحكيم
٣٠٧	التجاري الدولي
٣١١	٣ - حالة اختيار المحكم للقانون واجب التطبيق علي الإجراءات

٣١٧	المطلب الثاني : القانون واجب التطبيق علي موضوع النزاع
٣١٨	١- حالة اتفاق الأطراف علي القانون المطبق علي موضوع النزاع
	٢- حالة عدم اتفاق الأطراف علي القانون المطبق
٣٢٢	علي موضوع النزاع
	٣- المبادئ الواجب علي الهيئة مراعاتها عند الفصل
٣٢٦	في موضوع للنزاع
	٤- سلطة هيئة التحكيم بالفصل طبقاً لقواعد العدل و الإتصاف
٣٢٨	عند تفويضها بالصلح
	المبحث الثاني : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري
٣٣٢	علي التحكيم الذي يجري خارج مصر
	الفصل الثاني : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري
٣٣٧	من حيث للزمان
	المبحث الأول : نطاق تطبيق القانون علي التحكيمات
٣٣٩	التي تمت قبل صدور
	المبحث الثاني : نطاق تطبيق القانون علي التحكيمات القائمة وقت
٣٤٢	صدوره أو تلك التي بدأت بعد نفاذه
٣٤٥	الخاتمة